

الذريعة إلى اصول الشريعة

[192] فيها ، وذلك نفس الغصب ، لانه لا فرق بين تصرفه فيها بالسكنى وبين تصرفه بالصلوة ، لان صاحب الدار لو أراد أن يقف فيها بحيث المصلي واقف ، لتعذر عليه ذلك ، فهو مانع من تصرف المالك ، والغصب ينقسم إلى وجهين : إما بان يحول بين المالك وبين التصرف في ملكه ، وإما بان يتصرف الغاصب فيه تصرفاً يمنعه من تصرفه . وفيهم من يقول في أن الصلوة في الدار المغصوبة تجزي ، على أن الصلوة تنقسم إلى فعل وذكر ، فالفعل متعلق بالدار ، والذكر لا يتعلق بها ، فلا يمتنع أن تجزي ، وإن كانت في الدار المغصوبة ، من حيث يقع ذكرها طاعة ، وتكون نيته تنصرف إلى الذكر . وهو غير صحيح ، لان الذكر تابع للفعل الذي هو الصلوة ، والفعل هو المعتمد ، والذكر شرط ، فيجب أن تكون النية منصرفة إلى الفعل الذي هو العمدة .
